الأمم المتحدة S/2025/367

مجلس الأمن

Distr.: General
10 June 2025
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 10 حزيران/يونيه 2025 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أحيل إليكم طيه رسالة موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من السفير سيدي عمار، ممثل الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) لدى الأمم المتحدة والمنسّق مع بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، بخصوص التطورات الأخيرة المتعلقة بالصحراء الغربية (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مارثينوس **فان شالكويك**
القائم بالأعمال
نائب
الممثل الدائم لجمهورية جنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

230625 180625 25-09118 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 10 حزيران/يونيه 2025 الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

أودُّ في البداية أن أهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنياً لكم كلّ النجاح في مهمتكم.

لقد تلقى مجلس الأمن مؤخرا رسالةً من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة يتخطى فيها كعادته كل حدود المنطق واللياقة ليس فقط ليقدم ادعاءات لا أساس لها من الصحة بشأن مسألة الصحراء الغربية بل أيضا ليشكك في مصداقية المجلس ونزاهة تقاريره.

وقد نظر مجلس الأمن، في جلسته 9927، المعقودة في 30 أيار/مايو 2025، في مشروع تقريره إلى الجمعية العامة واعتمد مشروع التقرير بدون تصويت (انظر S/2025/336). إلا أنه بتحريض من المغرب، الدولة القائمة بالاحتلال، أثار أحد الأعضاء غير الدائمين "نقطة نظام" خلال الاجتماع، رد عليها وفد الاتحاد الروسي، المسؤول عن صياغة مقدمة التقرير السنوي لهذا العام، بإجابة واضحة ومقنعة (انظر S/PV.9927)، مما يدل على عدم أهمية "النقطة" المعنية ويكشف الدوافع الخفية لمثيرها.

وعلى الرغم من أنه قد جرت "الموافقة على الوثيقة بتوافق الآراء" (انظر S/PV.9927)، فإن ممثل المغرب، الدولة القائمة بالاحتلال، يعترض في رسالته على ما يسميه "الإشارة الانتقائية إلى الطرفين" في الفقرة المتعلقة بالصحراء الغربية في تقرير مجلس الأمن ويدعي أن "مجلس الأمن قد كرَّس الأطراف الأربعة في العملية السياسية". بل إنه يذهب بعيدا إلى الحد الذي يقول فيه إنه "لا يوجد تقرير للأمين العام أو قرار للجمعية العامة يشير إلى الطرفين على حساب الأطراف الأربعة المعنية في العملية السياسية".

وكما سيبيَّن أدناه بالأدلة الموثقة، فإن كل هذه الادعاءات كاذبة ومضللة. وليست سوى إهانة أخرى لذكاء الدول الأعضاء.

من الحقائق الثابتة أن النزاع في الصحراء الغربية هو نزاع دولي تعترف فيه هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بأن المغرب، الدولة القائمة بالاحتلال، وجبهة البوليساريو، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصحراوي، هما طرفا النزاع. ويكفي هنا الإشارة إلى قرارات مجلس الأمن 621 (1988) و 658 (1990) و 690 (1991)؛ وقرارات الجمعية العامة 37/34 و 19/35 و 46/36؛ وقرارات المجلس والجمعية العامة الأخرى ذات الصلة.

وفيما يتعلق بتقارير الأمين العام، يكفي أن نشير إلى تقريره (S/21360) المؤرخ 18 حزيران/يونيه 1990، الذي يذكر فيه أنه "في 11 آب/أغسطس 1988، قدم الأمين العام للأمم المتحدة والمبعوث الخاص لرئيس مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية حينذاك، في اجتماعين منفصلين، **إلى طرفيّ النزاع في الصحراء الغربية، أي المغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو)**، وثيقة ("مقترحات التسوية") ..." (الفقرة 1؛ التوكيد مضاف).

وعلاوة على ذلك، أشار مجلس الأمن في قراره 690 (1991) المؤرخ 29 نيسان/أبريل 1991، الذي قرر فيه المجلس أن ينشئ، تحت سلطته، بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، إلى أنه قد "وافقت **المملكة المغربية والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب**" على مقترحات التسوية التي قدمتها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، وطلب إلى "الطرفين التعاون الكامل مع الأمين العام في

تنفيذ خطته بصيغتها المبينة في تقريره المؤرخ 18 حزيران/يونيه 1990 والمفصلة في تقريره المؤرخ 19 نيسان/أبريل 1991“ (الفقرة الثانية من الديباجة والفقرة 3 من المنطوق، على التوالي؛ التوكيد مضاف).

أما فيما يتعلق بالجمعية العامة، فيكفي أن نشير إلى قرارها 50/40 المؤرخ 2 كانون الأول/ديسمبر 1985، الذي ورد فيه أن الجمعية العامة ”ترجو مرة أخرى، لهذا الغرض، من **طرفي النزاع، وهما المملكة المغربية والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب**، الدخول، في أقرب وقت ممكن، في مفاوضات مباشرة بغية التوصل إلى وقف إطلاق النار لتهيئة الظروف اللازمة لإجراء استفتاء سلمي وعادل لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية ...“ (الفقرة 3؛ التوكيد مضاف).

وفيما يتعلق بقرارات مجلس الأمن الأخيرة، يمكن أن يشار، على سبيل المثال، إلى القرار 2756 (2024) المؤرخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2024. فقد جاء في هذا القرار أن المجلس، في جملة أمور، ”يشدد على أهمية تجديد **الطرفين** لالتزامهما بدفع العملية السياسية قدما، تمهيداً لمفاوضات أخرى ... ويشجع **البلدين المجاورين** على تقديم إسهامات هامة وفعالة في هذه العملية“ (الفقرة 9؛ التوكيد مضاف).

والسؤال هنا هو لماذا يشير مجلس الأمن إلى الطرفين والبلدين المجاورين بشكل منفصل في جملة واحدة إذا كانت كلها هي ”الأطراف“، كما يدعي ممثل الدولة القائمة بالاحتلال؟ من الواضح أنه لا يمكن لأحد أن يتوقع إجابة موثوقة من نفس هذا الممثل، الذي حرّف بوقاحة قرار الجمعية العامة 3458 (د-30) باء المؤرخ 10 كانون الأول/ديسمبر 1975، مدعياً زوراً أن الجمعية العامة ”صادقت“ على ”اتفاق مدريد“ لعام 1975، في حين أن القرار ينص صراحة على أن الجمعية العامة ”تحيط علماً“ فقط بذلك الاتفاق (انظر S/2024/520).

وعلى كل حال، فإن الحقيقة التي لا جدال فيها والتي لا يمكن إخفاؤها بالدعاية الكاذبة للدولة القائمة بالاحتلال ولا التعتيم عليها بصيغ ”الغموض الهدام“ هي أن المغرب ما برح يحتل بشكل غير قانوني أجزاء من الصحراء الغربية منذ ما يقرب من خمسة عقود، وأن الشعب الصحراوي، بقيادة ممثله الشرعي والوحيد، جبهة البوليساريو، يخوض كفاحاً تحررياً مشروعاً لمقاومة الاحتلال المغربي والدفاع عن سيادة وطنه.

ويشير ممثل الدولة القائمة بالاحتلال إلى ”المقترح“ الاستعماري المغربي لعام 2007، الذي لا يعدو في الواقع أن يكون مجرد مهزلة تحاول الدولة القائمة بالاحتلال من خلاله ”إضفاء الشرعية“ على احتلالها غير المشروع لإقليم الصحراء الغربية غير المتمتع بالحكم الذاتي المدرج في قائمة الأمم المتحدة وحرمان شعبه من حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال.

ولإخفاء فشله في الحصول على الشرعية الدولية لاحتلاله غير الشرعي للصحراء الغربية، يحاول المغرب، الدولة القائمة بالاحتلال، ”دعم قاعدة دعمه“ من خلال المواقف الأحادية الجانب والقائمة على الصفقات التي تتخذها بعض البلدان. إلا أن البلدان التي تحترم نفسها وتكون ملتزمة بصدق بدعم المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لا يمكنها أبداً أن تقبلَ، ناهيك عن أن تؤيد، هذا ”المقترح“ الاستعماري، الذي يجب أن يدان بشدة.

وعلاوة على ذلك، يجب أن تعلم الدول الحريصة على استقرار شمال أفريقيا أن السلام والاستقرار في منطقتنا لا يمكن ضمانه أبدا بمكافأة النزعة التوسعية التي لطالما اعتمد عليها النظام المغربي كأداة رئيسية لتدعيم أسس حكمه الهشة وتهديد أمن جيرانه والمنطقة بأسرها. بل إن السلام الدائم لا يمكن أن

يتحقق إلا بالدفاع عن المبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك الحق المقدس للشعوب في تقرير مصيرها ومبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة.

ومن المعروف جيدا أن المغرب، الدولة القائمة بالاحتلال، يحاول من خلال الترويج لـ "مقترحه" الاستعماري إخفاء معارضته المستمرة للاستفتاء على تقرير المصير الذي قبل به رسميا في آب/أغسطس 1988 بموافقته على "مقترحات التسوية" التي قدمتها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والتي تشكل جوهر ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

ولا يمكن لممثل دولة الاحتلال، أن ينكرَ أن الملك السابق لبلده قد ألزم بلده بالاستفتاء وتعهّد رسمياً بقبول نتائجه (A/38/PV.8، الفقرة 26). كما لا يمكنه إنكار أن بلده نكث بعد ذلك بالتزامه و "أعرب عن عدم استعداده للمضي قدما في تنفيذ خطة التسوية" (S/2002/178، الفقرة 48)، وفقا لما أفاد به الأمين العام نفسه في عام 2002.

وقد شرح وزير خارجية الولايات المتحدة السابق، جيمس أ. بيكر الثالث، الذي شغل منصب المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية في الفترة من عام 1997 إلى عام 2004، سببَ تراجُع المغرب، الدولة القائمة بالاحتلال، عن التزامه بالاستفتاء. فقد قال السيد بيكر، في مقابلة مع دائرة البث الإذاعي العام في 19 آب/أغسطس 2004، إنه "كلما اقتربنا من تنفيذ خطة التسوية ... زاد قلق المغاربة، في اعتقادي، من احتمال عدم فوزهم في الاستفتاء".

وفي تعليق نشرته صحيفة *واشنطن تايمز* في 28 أيار/مايو 2025، أكد مستشار الأمن القومي السابق للرئيس دونالد ترامب والسفير السابق للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، جون بولتون، أن "المغرب بدأ في عرقلة جهود الأمم المتحدة لتنفيذ القرار منذ لحظة صدوره تقريباً، خوفاً من أن يختار الصحراويون الاستقلال في استفتاء حر ونزيه حقاً".

وهاتان الشهادتان من سلطتين معترف بهما بشأن هذا الموضوع ما هما إلا مثالان في محلهما يؤكدان ما هو واضح، وهو أن الاستفتاء على تقرير المصير في الصحراء الغربية لم يُنفّذ حتى الآن ليس بسبب أي مشاكل في "تسجيل الناخبين" بل فقط لأن المغرب، الدولة القائمة بالاحتلال، يخشى نتيجة الاستفتاء. هذا كل ما في الأمر ببساطة.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) سيدي م. **عمار**

السفير

ممثل جبهة البوليساريو لدى الأمم المتحدة

والمنسّق مع بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية